الفهـــرس

تقديـم..... 5
الجزء الأول : اجتهادات محكمة التعقيب 7
قرار تعقيبي تحت عدد 1 مؤرخ في 25 ماي 2011 11
التعليق الأول : نحو فقه قضاء أصيل في تطبيق مرسوم العفو العام.....13
أولا : فلسفة العفو العام 15
1 . تكريس مبدأ المصالحة.....15
2 . استبعاد تطبيق قواعد التأويل العامة لأحكام النص الجزائي.....16
ثانيا : معايير التمتع بالعفو العام 17
1. المعيار الذاتي المرتبط بشخص المنتفع بالعفو العام 17
2. المعيار الموضوعي المرتبط بالجريمة المشمولة بالعفو العام 19
1.2 منح العفو بحكم قوة القانون في الصنف الأول من الجرائم 19
2.2 منح العفو بموجب طبيعة النشاط في الصنف الثاني من الجرائم.....21
ثالثا : الآثار القانونية المترتبة عن العفو العام فقدان حقّ التعويض
عن الضّرر المادّي 24
1. الآثار القانونية التقليدية للعفو العام.....24
2. الآثار القانونية المستحدثة بمرسوم العفو العام 25
3. نحو العدالة الانتقالية في تونس.....26
قرار الدوائر المجتمعة تحت عدد 297 مؤرخ في 29 ديسمبر 2011 29
التعليق الثاني : الخطأ البين في المادة الجزائية 39
أولا – شروط سحب طلب تصحيح الخطأ البين على المادة الجزائية 41
1. وجود فراغ تشريعي حول الخطأ البين في المادة الجزائية 41
2. الصبغة العمومية للقاعدة المتعلقة بالخطأ البين في المادة المدنية 41
ثانيا : نحو الاستنارة بمبادئ حقوق الإنسان لسحب تصحيح الخطأ
البيّن على المادة الجزائية 44

1. تحقيق مبدأ المساواة بين المتقاضين في اللجوء إلى القضاء.....45
2. تحقيق مبدأ المحافظة على المصلحة الشرعية للمتهمين 46
قرار تعقيبي تحت عدد 14 مؤرخ في 9 جانفي 2012 49
التعليق الثالث : حق التعويض عن أخطاء القضائية في مجال الحرية الفردية.....54
أولا : أساس التعويض 56
1. مبدأ مسؤولية الدولة عن الأخطاء القضائية 56
2. مبدأ حقّ التعويض للمتضرر من الأخطاء القضائية 57
ثانيا : الاجتهاد القضائي في تطبيق قانون 29 أكتوبر 2002.....57
1. حالات التعويض 58
1.1 الحالة الأولى 58
2.1 الحالة الثانية.....59
3.1 الحالة الثالثة 61
2. الاجتهاد في تنـزيل القانون على خصوصية الوقائع.....61
1.2 تصدي محكمة التعقيب للإشكال الأول 62
2.2 تصدي محكمة التعقيب للإشكال الثاني 64
الجزء الثاني : اجتهادات محكمة الاستئناف بتونس 67
قرار استئنافي مؤرخ في 9 فيفري 2102 71
التعليق الأول : تركيبة محكمة الاستئناف عند الطعن في صحة قرار انتخاب عميد المحامين.....73
أولا : اختلاف تركيبة محكمة الاستئناف بحسب طبيعة القرار المطعون فيه 75
1 . تركيبة الهيئة القضائية عند الطعن في القرارات غير التأديبية 76
2 . تركيبة الهيئة القضائية عند الطعن في القرارات التأديبية 78
ثانيا : فلسفة المرسوم حول خيار التركيبة القضائية المختلطة 80
1. المشاركة على قدم المساواة في سلطان القضاء.....80
1.1 فراغ تشريعي حول تعويض المحاميين.....82
2.1 فراغ تشريعي حول المفاوضة عند تكوّن أكثر من رأيين.....83

2. المشاركة الاستشارية في سلطان القضاء 85
قرار استئنافي تحت عدد 32546/ 32681 مؤرخ في 25 أفريل 2012 . 89
التعليق الثاني : شرعية قرار انتخاب عميد المحامين..... 129
أولا : شرعية انتخاب **عميد** المحامين..... 130
1. حصول الشغور في خطة العميد..... 131
2. الشروط المستوجبة في المترشح 133
1.2 شروط الترشح لمنصب العميد عند الانتخاب المباشر 134
2.2 شروط الترشح لمنصب العميد عند الانتخاب غير المباشر 134
3. إجراءات انتخاب عميد المحامين عند سدّ الشغور..... 136
ثانيا : معايير جودة القوانين في صياغة المرسوم عدد 79 138
1. معايير جودة القوانين في ضوء القوانين المقارنة 138
1.1 معيار دراسة الخيارات الممكنة 139
2.1 معيار الاستشارة..... 139
3.1 معيار دراسة المؤثرات..... 139
2. مراعاة المرسوم عدد 79 لمعايير جودة القوانين 140
1.2 إشكاليات متصلة بتعارض المرسوم عدد 79 مع قوانين جارية 141
2.2 إشكاليات متصلة بالتركيبة القضائية المختلطة 142
3.2 إشكاليات متصلة بحصانة المحامي وامتيازاته 145
1.3.2 امتيازات المحامي إزاء المتقاضي 145
2.3.2 حصانة المحامي إزاء تطبيق العدالة الجزائية..... 147
قرار استئنافي تحت عدد 39188 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 149
التعليق الثالث : الإحالة على عدم مباشرة مهنة المحاماة بسبب الخطأ المسلكي 152
أولا : الجهة المختصة بإصدار قرار الإحالة على عدم المباشرة..... 152
1. وجوب صدور القرار عن مجلس الفرع الجهوي للمحامين 153
2. وجوب إمضاء القرار من قبل مجلس الفرع الجهوي للمحامين 154
ثانيا – الآثار المترتبة عن نقض قرار الإحالة على عدم المباشرة 155
1 آثار النقض إزاء الطاعن..... 155

2. آثار النقض إزاء مجلس الفرع الجهوي للمحامين 156
الجزء الثالث – اجتهادات المحكمة الابتدائية بتونس..... 159
حكم ابتدائي جناحي أطفال تحت عدد 248 مؤرخ في 21 جوان 2011 163
التعليق الأول : العقوبة الجزائية المستوجبة عن جريمة استهلاك المخدرات 165
أولا : رصد جريمة استهلاك مادة المخدرات 166
1. الرصد العام لجريمة استهلاك مادة المخدرات 167
1.1 مؤشر حول عدد قضايا استهلاك مادة المخدرات 167
2.1 مؤشر حول عدد المحكوم عليهم من أجل استهلاك مادة المخدرات 168
2. الرصد الخاص للفئات المحكوم عليها من أجل استهلاك مادة المخدرات حسب السنة القضائية 169
1.2 مؤشر حول عدد الرجال المحكوم عليهم من أجل استهلاك مادة المخدرات..... 269
2.2 مؤشر حول عدد النساء المحكوم عليهن من أجل استهلاك مادة المخدرات..... 170
3.2 مؤشر حول عدد الأطفال المحكوم عليهم من أجل استهلاك مادة المخدرات..... 171
3. الرصد الخاص للفئات المحكوم عليها من أجل استهلاك مادة المخدرات حسب الجنس 171
1.3 مؤشر حول عدد المحكوم عليهم من الأطفال من أجل جريمة استهلاك المخدرات حسب الجنس..... 172
2.3 مؤشر حول عدد المحكوم عليهم من الرشداء من أجل جريمة استهلاك المخدرات 172
ثانيا : التدابير المنشودة للحد من ظاهرة استهلاك مادة المخدرات..... 173
1. التدابير على مستوى تطبيق العقوبة الجزائية..... 173
1.1 . مقتضيات العقوبة الجزائية المستوجبة عن جريمة استهلاك مادة المخدرات..... 173

2.1 حدود العقوبة الجزائية المستوجبة عن جريمة استهلاك مادة المخدرات 174
1.2.1 حدود العقوبة الجزائية إزاء القضاة..... 174
2.2.1 حدود العقوبة الجزائية إزاء المحكوم عليهم 176
2 . التدابير على مستوى التأهيل المحكوم عليهم 177
حكم ابتدائي جنائي أطفال تحت عدد 249 مؤرخ في 24 ماي 2012 .. 181
التعليق الثاني : حماية الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية بين التشريع الوطني والمعايير الدولية 186
أولا : مؤشرات إحصائية قضائية حول عدد الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية..... 187
1 . الرصد العام لعدد الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية حسب السنة القضائية 187
2. الرصد الخاص لعدد الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية حسب الجنس..... 188
1.2 مؤشر حول عدد الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية من جنس الذكور 188
2.2 مؤشر حول عدد الأطفال ضحيا الإساءة الجنسية من جنس الإناث. 189
3.2 مقارنة بين عدد الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية حسب الجنس.... 190
ثانيا : الحقوق المضمونة للأطفال ضحايا الإساءة الجنسية..... 191
1. المعايير الدولية ذات العلاقة بحقوق الأطفال ضحايا الجريمة 191
1.1 تعريف الطفل الضحية 191
2.1 الحقوق المضمونة للطفل الضحية..... 192
2. حماية الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية في التشريع الوطني..... 193
1.2 غياب الحماية للأطفال ضحايا الإساءة الجنسية 193
2.2 الخيارات الممكنة لحماية الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية 194
حكم مدني تحت عدد 98639 مؤرخ في 29 جوان 2012..... 196
التعليق الثالث : أداء مصاريف التقاضي في المادة الاستعجالية 199
أولا : القضاء الاستعجالي ومصاريف التقاضي..... 199

1. غياب المنع الصريح للحكم بمصاريف التقاضي من قبل القضاء الاستعجالي 199
2. الحكم بالمصاريف القانونية في القضاء الاستعجالي بموجب الإحالة الصريحة..... 200
ثانيا : الحلول المنشودة..... 201
1. الحل المكرس في مجال مصاريف التقاضي أمام القضاء الاستعجالي على مستوى القانون المقارن..... 202
2. الحلول الممكنة في مجال مصاريف التقاضي أمام القضاء الاستعجالي على المستوى الوطني 202
- الخيار الأول 203
- الخيار الثاني 203
- الخيار الثالث..... 204
الجزء الرابع - ملاحق الدراسة 205
الملحق الأول : مرسوم عدد 1 لسنة 2011 مؤرخ في 19 فيفري 2011 يتعلق بالعفو العام 207
الملحق الثاني : قانون عدد 94 لسنة 2002 مؤرخ في 29 أكتوبر 2002 يتعلق بالتعويض للموقوفين والمحكوم عليهم الذين ثبتت براءتهم 211
الملحق الثالث : مرسوم عدد 79 لسنة 2011 مؤرخ في 20 أوت 2011 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة 215
الملحق الرابع : منشور عدد 14 الصادر في 27 ماي 2011 يتعلق بجودة التشريعات..... 245
الملحق الخامس : قانون عدد 52 لسنة 1992 مؤرخ في 18 ماي 1992 يتعلق بالمخدرات 251